

Distr.: General  
14 September 2007  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٦٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

نحو إقامة شراكات عالمية

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة  
القطاع الخاص

تقرير الأمين العام\*\*

موجز

أخذ التعامل الاستراتيجي مع القطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة يثبت باطراد أنه أسلوب فعال لدفع أهداف الأمم المتحدة وبخاصة الأهداف الإنمائية. وقد تطور هذا التعامل بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال بالاعتماد على مفهوم مؤداه أن المنظمة تتلاقى مع قطاع الأعمال في بعض المقاصد حتى وإن كانت أهدافها تختلف عن أهدافه تماما. ويضاف إلى ذلك أن ثمة إقرارا متزايدا بأن العديد من أشد المشاكل إلحاحا في العالم هي مشاكل معقدة بدرجة يتعذر معها على أي قطاع أن يواجهها بمفرده. ولذا، فقد بدأ القطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة يتحولون منذ التسعينات على نحو مطرد إلى شركاء فعليين في مساعدة المنظمة على بلوغ أهدافها تكملة للعمل الحكومي. وكانت التقارير السابقة، فضلا عن قرار الجمعية العامة ٢١٥/٦٠ اقترحت مجموعة واسعة من التوصيات لزيادة حجم التعامل بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال وزيادة فعالية هذا العمل وإخضاعه للمساءلة،

\* A/62/150.

\*\* تأخر تقديم هذا التقرير بسبب مشاورات تقنية وفنية إضافية.



على نحو يكفل نزاهة المنظمة وسمعتها فيما يتعلق بهذه العلاقات. وقد اتخذت في العامين الماضيين في سياق الاستجابة لهذه الخطة الإصلاحية خطوات هامة سواء على مستوى فرادى الوكالات والصناديق والبرامج، أو على مستوى المنظومة. ونظرا لكثافة هذه العلاقات واتساع نطاقها، لا يزال هناك متسع لزيادة تعزيزها، وبخاصة في مجالات التدريب، وبناء القدرات المؤسسية في المكاتب القطرية، ومحط التركيز الاستراتيجي، وتقليد أباد محلية زمام الأمور، وتقاسم أفضل الممارسات، وعمليات اختيار الشركاء، وتبسيط المبادئ التوجيهية، وتقييم الأثر. ومن المطلوب زيادة الاعتناء بالعلاقة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال لكفالة أن يحظى تنفيذ الإجراءات الموصى بها بالدعم والتركيز المناسبين. ويظل الدعم المقدم من الجمعية العامة عاملا حاسما في دفع وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص بأفضل ما يساعد على بلوغ الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة.

## المحتويات

## الصفحة

|         |                                                                                               |    |
|---------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| أولا -  | مقدمة                                                                                         | ٤  |
| ثانيا - | تطور العلاقة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال                                                  | ٥  |
| ثالثا - | تقييم التقدم المحرز في بناء القدرات المؤسسية من أجل إقامة شراكات فعالة والتحديات المتبقية . . | ١٤ |
| ألف -   | التدريب                                                                                       | ١٤ |
| باء -   | بناء القدرات المؤسسية في المكاتب القطرية                                                      | ١٥ |
| جيم -   | التركيز الاستراتيجي وتولي الجهات المحلية زمام الأمور                                          | ١٦ |
| دال -   | تبادل أفضل الممارسات                                                                          | ١٧ |
| هاء -   | عمليات اختيار الشركاء                                                                         | ٢٠ |
| واو -   | تبسيط المبادئ التوجيهية                                                                       | ٢١ |
| زاي -   | تقييم الأثر                                                                                   | ٢٢ |
| رابعا - | التوصيات                                                                                      | ٢٣ |
| ألف -   | تفصيل التدريب بحسب الاحتياجات، والاعتماد على موارد للتدريب أكثر تنوعا . . .                   | ٢٤ |
| باء -   | تعزيز مراكز التنسيق مع القطاع الخاص والتوسع في الاعتراف بضرورة تنمية الشراكات                 | ٢٤ |
| جيم -   | تعزيز التخطيط الاستراتيجي لإشراك القطاع الخاص                                                 | ٢٥ |
| دال -   | التوسع في نشر آليات لتقاسم الدروس والنهوض بها                                                 | ٢٥ |
| هاء -   | تحسين عملية التعرف على الشركاء وانتقائهم                                                      | ٢٥ |
| واو -   | تحديث المبادئ التوجيهية للشراكة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال                               | ٢٦ |
| زاي -   | وضع أدوات لتقدير الأثر ونشرها                                                                 | ٢٦ |
| خامسا - | الاستنتاجات                                                                                   | ٢٦ |

## أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢١٥/٦٠ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الثانية والستين عن تنفيذ الأساليب المقترحة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص.
- ٢ - وكانت ثلاثة تقارير للأمين العام تناولت التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين (A/56/323 و A/58/227 و A/60/214). ويعتبر هذا التقرير استكمالاً للتقارير السابقة ويقدم لمحة عامة عن الاتجاهات الحديثة المستجدة في العلاقات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص<sup>(١)</sup>.
- ٣ - وكانت الجمعية العامة شددت مراراً على أن من شأن وجود علاقات فعالة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص أن يساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة، وبخاصة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً كالأهداف الإنمائية للألفية. وللاستفادة من الإمكانيات الكاملة لمساهمات القطاع الخاص في عمل الأمم المتحدة مع المحافظة على نزاهة المنظمة وسمعتها، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في القرار ٢١٥/٦٠ أن يتخذ إجراءات في سبعة مجالات رئيسية هي: تشجيع التدريب المناسب على جميع المستويات المعنية؛ وبناء القدرات المؤسسية في المكاتب القطرية؛ ومحو التركيز الاستراتيجي؛ وتقليد أباد محلية زمام الأمور؛ وتقاسم أفضل الممارسات؛ وتحسين عمليات اختيار الشركاء؛ وتبسيط مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الشراكات بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص؛ وتعزيز آليات تقييم الأثر.
- ٤ - وكانت الأمم المتحدة اتخذت في العامين الماضيين خطوات هامة للاستجابة لهذه الخطة الإصلاحية على مستوى فرادى الوكالات والصناديق والبرامج. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت المنظمة ككل خطوات ملموسة لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص ويسرت بذل جهود على نطاق المنظومة لتعزيز حجم وفعالية العلاقات مع قطاع الأعمال وزيادة إخضاعها للمساءلة.
- ٥ - وكانت وكالات وصناديق وبرامج عديدة اتخذت خطوات هامة لتعزيز قدراتها على العمل مع القطاع الخاص دعماً لأهداف الأمم المتحدة، وذلك مثلاً بوضع نهج استراتيجي

(١) يعتمد هذا التقرير على استعراض للأدبيات ذات الصلة في هذا المجال فضلاً عن عملية لتحديد النطاق ومعلومات مستقاة من خلال استبيان لجهة تنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص عبأه ٤٩ مكتباً من ٢٢ كيانات من مختلف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، و ١٨ مقابلة أجريت مع الموظفين على سبيل المتابعة استعين بها أيضاً كمصادر هامة لاستقاء المعلومات. واستعين أيضاً بـ ١٤ دراسة إفرادية موجزة.

لإقامة الشراكات، وتعزيز قدرة المكاتب القطرية على الاتصال بالقطاع الخاص. وفي حين أن معظم كيانات الأمم المتحدة تبدي تفاعلاً بما تنطوي عليه الشراكات من إمكانيات للمساهمة في مهامها، فإن الكثير منها لم يستطع أن يثبت بعد أنه أصاب نجاحاً كاملاً. ويتمثل التحدي القائم أمام هذه المنظمات في استكمال بلورة نهج استراتيجي كامل لإقامة الشراكات مع القطاع الخاص. وثمة حاجة إلى إجراءات أخرى لتمكين الوكالات والصناديق والبرامج من تعزيز مواطن قوتها المؤسسية ومزاياها النسبية. ثم إنها بحاجة كذلك إلى تحسين آليات كفالة النزاهة وحماية السمعة والصورة. وهذا ما يتطلب من كل كيان من كيانات الأمم المتحدة أن يضع استراتيجية للتعامل مع القطاع الخاص إن لم يكن فعل ذلك بعد.

٦ - وعلى مستوى المنظومة، كان مكتب الميثاق العالمي عاملاً محفزاً على توسيع التعاون على نطاق كامل المنظومة مع قطاع الأعمال. فقد نجح في إظهار قيمة رسالة المنظمة لآلاف من رجال الأعمال من أكثر من ١٠٠ بلد، وذلك من خلال مبادئه العشرة في مجالات حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة ومكافحة الفساد. أما على المستوى الداخلي، فقد اضطلع مكتب الميثاق العالمي بدور ريادي في تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص في المجالات المبينة في قرار الجمعية العامة ٦٠/٢١٥.

٧ - وقد أبرز مؤتمر قمة قادة الميثاق العالمي الذي عقد في مبنى الأمم المتحدة في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٧ وجود اهتمام مشترك قوي بزيادة تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة، ودلل على قدرة هذا التعاون على دفع أهداف المنظمة.

٨ - ويتضح من استعراض للممارسات الحالية أن توطّد وفعالية العلاقات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة أمر يختلف كثيراً فيما بين مؤسسة وأخرى من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولتحقيق الإمكانيات الكاملة لهذا التعاون الذي لا ينفك يزيد كثافة، ستحتاج الأمم المتحدة إلى اتخاذ الخطوات المناسبة داخل فرادى الوكالات والصناديق والبرامج، وكذلك على مستوى المنظومة، لزيادة حجم وفعالية التعامل بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال وزيادة إخضاعه للمساءلة، على نحو يكفل نزاهة المنظمة وسمعتها فيما يتعلق بهذه العلاقات.

## ثانياً - تطور العلاقة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال

٩ - خلال العقد الماضي، شهد التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص زيادة هائلة. وأصبح هناك تعامل على مستويات عديدة. فوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

يكاد يكون لها جميعها عدد متزايد من أعمال مشتركة ملموسة مع القطاع الخاص. وقد نتج عن الطفرة في مبادرات الشراكة التي شهدتها الأيام الأولى من مرحلة التعاون الجديدة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال معدل توسع كان في السنوات الأخيرة أكثر استقراراً.

١٠ - وعلى نحو ما حدد في التقرير الأخير للأمين العام، تقع الشراكات مع القطاع الخاص في أربع فئات عامة هي: الدعوة إلى قيم الأمم المتحدة وأهدافها، ووضع القواعد والمعايير، وتقاسم الموارد والخبرات وتنسيقها، وتسخير الأسواق لأغراض التنمية. ويتضح من الممارسات الحالية أن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تواصل إقامة شراكات مع القطاع الخاص في هذه المجالات.

١١ - ففي شراكات الدعوة، تشرك الأمم المتحدة القطاع الخاص في الترويج لأهدافها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

## الإطار ١

### شراكات الدعوة

#### حملة Nothing but Nets (ناموسيات فقط)

تعمل مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مع مجموعة متنوعة من الشركات والمنظمات الخيرية بشأن حملة للتوعية الشعبية لوقف تفشي الملاريا في أفريقيا. وتسعى الحملة إلى إشراك الجمهور في موضوع الملاريا من خلال موقع تفاعلي على الشبكة ومن خلال وسائل أخرى متاحة لكل مؤسسة خيرية شريكة. وتشجع الحملة المنصرين على أن يشكلوا بأنفسهم "فريقهم لجمع الناموسيات" ويجندوا لخدمة هذه القضية الهامة أسرهم وأصدقاءهم وكنائسهم وفرقهم الرياضية ومدارسهم. وتتلقى الأفرقة من خلال الإنترنت معلومات عن الملاريا، فضلاً عن عدّة أدوات الحملة ومعلومات عن طريقة تنظيم الأحداث وإذكاء الوعي وجمع الأموال لقضيتهم.

#### حملة الموقع الشبكي "ninemillion.org"

تقود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حملة بالاشتراك مع مؤسسات شريكة رياضية للملبوسات الرياضية وصناعات البرامج الحاسوبية لأغراض التوعية بقضية أطفال اللاجئين وجمع الأموال لهم. ولتوفير مزيد من فرص وصول قرابة تسعة ملايين طفل في مخيمات اللاجئين إلى البرامج التعليمية والرياضية، وضعت المؤسسات الشريكة موقعاً على الشبكة أعلنت عنه على نطاق واسع. ومن خلال هذا الموقع، يستطيع المستعملون الحصول

على المعلومات والتبرع مباشرة أو الاستعانة بخاصية بحثية تفتح على موقع تبرع المؤسسات الشريكة. وفي أقل من عام، جمعت الحملة أكثر من مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتستخدم المفوضية الأموال لدعم التعليم، بما في ذلك التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه، ومراعاة الفوارق الجنسانية والبرامج التثقيفية في مجال السلام، فضلا عن برامج للرياضة واللعب تشدد على مشاركة البنات.

### التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية

هذا التحالف هو برنامج جامع يشترك فيه أصحاب مصلحة متعددون لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وكان قد تم في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إطلاق هذا التحالف الذي أنشأه الأمين العام واعترف به المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعمل القائمون على هذه المبادرة حاليا في خمس شراكات ومبادرات أخرى ريادية من أجل: تعجيل توصيل أفريقيا وفتح باب الوصول أمامها؛ وزيادة الاستفادة من حركة مراكز الاتصالات؛ وإنشاء فيلق للتنمية الحاسوبية يعتمد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأضلاع؛ وتعزيز تكنولوجيات مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والدعوة إلى فتح باب الوصول إلى الإنترنت مجانا في المدارس.

١٢ - وتشكل الشراكات المساهمة في وضع القواعد والمعايير إحدى الطرائق التي تتبعها الأمم المتحدة لإشراك القطاع الخاص على المستوى المعياري. وبالعامل سويا لتحديد قواعد ومعايير ملموسة، تهدف الشراكات إلى زيادة الامتثال الطوعي لتلك القواعد والمعايير.

## الإطار ٢

### شراكات وضع القواعد والمعايير

#### مبادرة المباني والتشييد المستدامة

تعززا لمعايير الاستدامة في صناعة البناء والتشييد، يجمع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حنبا إلى جنب مع السلطات المحلية في منتدى للمناقشة والتغيير نحو الاستدامة، مشتركين من مختلف مراحل عملية التشييد من شركات البناء، والمصنعين، والمهندسين المعماريين، والمقاولين العقاريين وشركات الصيانة. ويحدد أصحاب المصلحة معا فرص تعزيز هذه المعايير، ثم يقيمون خط أساس عالميا للاستدامة في قطاع البناء والتشييد. وهم سيضعون أيضا

أدوات واستراتيجيات تساعد على تلبية المعايير الجديدة. وستظهر مشاريع تجريبية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو قيمة الممارسات البيئية والاجتماعية المستدامة.

### مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول

توفر مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول التي دعا إليها مكتب الميثاق العالمي، والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومجموعة تمثل ٢٠ مؤسسة استثمارية، للمستثمرين إطار عمل لتعميم المسائل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بإدارة الشركات في صلب الممارسات الاستثمارية. وبعد عام من إطلاق هذه المبادرة، أصبح عدد الموقعين عليها ٢٢٣ مشتركا ويديرون أصولا تزيد قيمتها على ١٠ تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتتمثل مهمة أمانة مبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول في دعم تنفيذ تلك المبادئ.

### فرقة العمل المعنية بالشروط البيئية والوصول إلى الأسواق

في عام ٢٠٠٤، أنشأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية برنامجا لأصحاب المصلحة المتعددين يربط بين المؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية والحكومات لمساعدة البلدان النامية على التعامل مع الجيل الجديد من المعايير البيئية والصحية والمتعلقة بسلامة الأغذية. وتقوم باستكمال هذا العمل فرقة العمل لبناء القدرات المعنية بالتجارة والبيئة والتنمية، وهي فرقة مشتركة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعمل مع القطاع الخاص لوضع معايير تعزز إنتاج وتصدير منتجات زراعية مستدامة في البلدان النامية، مثل معايير شرق أفريقيا لعام ٢٠٠٧ بشأن المنتجات الزراعية العضوية.

### فريق الخبراء المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

يساعد هذا الفريق الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٢ واستضافه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، البلدان النامية على تنفيذ أفضل الممارسات في مجال شفافية الشركات. وهو ينسق التعاون بين الجهات الفاعلة في القطاع العام والقطاع الخاص في وضع أدوات واستراتيجيات لتعزيز مهنة المحاسبة، وتسهيل التدفقات الاستثمارية.

١٣ - وفي نمط آخر، تساعد الشركات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص في تقاسم وتنسيق الموارد والخبرات بما يعود بالنفع على جميع المنظمات المشتركة. ويساهم الشركاء من القطاع الخاص في دعم تنفيذ برامج الأمم المتحدة وأنشطتها بمهاراتهم أو معارفهم أو مواردهم الخاصة.



### الإطار ٣

#### شراكات تتقاسم الموارد والخبرات وتنسقها

#### مشروع حقوق الأطفال في الهند

هذا المشروع هو شراكة من أجل حقوق الأطفال بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركة عالمية كبيرة لتجارة الأثاث بالتجزئة في ولاية "حزام السجاد" أوتار براديش الهندية التي تمثل إحدى المناطق الهامة التي تتزود منها المؤسسة الشريكة. وتسعى المبادرة إلى منع عمالة الأطفال والقضاء عليها في هذه المنطقة وذلك بالتصدي للديون والفقر وانعدام فرص الالتحاق بالتعليم. وقد مكنت الشركة، من خلال استثمار كبير وطويل المدى، منظمة الأمم المتحدة للطفولة والحكومة الهندية من الوصول إلى ٥٠٠ قرية في البلد، مما عاد بالفائدة على ١,٠٨ مليون نسمة، وذلك منذ عام ٢٠٠١. وستواصل الشركة دعم توسيع البرنامج ليشمل جميع القرى في الأعوام الخمسة أو العشرة القادمة. وقد اجتذبت المبادرة أعدادا قياسية من الأطفال في المنطقة إلى مراكز التعلم البديل التي هي عبارة عن جسر لدخول التعليم الابتدائي التقليدي.

#### مبادرة Every Drop Matters (كل قطرة لها شأن)

في محاولة لمعالجة قضايا نقص المياه في آسيا الوسطى وشرق أوروبا، وقع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في براتيسلافا اتفاقا مدته خمس سنوات مع إحدى أكبر شركات توزيع المشروبات. ولما كانت المؤسسة الشريكة تعتمد على في أنشطتها التجارية الرئيسية على استخدام المياه على نحو يتسم بالكفاءة والاستدامة، فسيكون لإدارة هذا المورد دور هام في الاحتفاظ بقدرتها الاستراتيجية على المنافسة. وفي هذا السياق، يتمثل الهدف من هذه الشراكة التي استهلكت في أيار/ مايو ٢٠٠٦، في توفير خطة عمل مشتركة لوضع برامج تتصل بالمياه مع التركيز بوجه خاص على توسيع فرص الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وتسهيل الاستعانة بالتكنولوجيات الصناعية السليمة بيئيا. ويعتزم القائمون على الشراكة توسيعها لتشمل في معرض تنفيذ المبادرة الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وأوزبكستان، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وتركمانستان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، وصربيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وملدوفا.

١٤ - وفي نموذج أخير، تقيم الأمم المتحدة شراكات مع قطاع الأعمال لدعم استحداث وتوسيع أسواق مستدامة محليا وإقليميا وعالميا. وهناك نوعان من هذه الشراكات: شراكات تتيح الوصول إلى الأسواق (كشبكات المنتجين) وشراكات تهيئ للربط بين الأسواق أو تعميقها (كتوفير حوافز لتشجيع قطاع الأعمال على الاستثمار).

#### الإطار ٤

##### شراكات تسخير الأسواق في أغراض التنمية

##### مبادرة تسخير الكربون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الصين

بدعم من إحدى أكبر شركات إنتاج الصلب في العالم، استهل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين في الآونة الأخيرة مبادرة مالية للاستعانة بالكربون في تطوير مشاريع للطاقة المستدامة في المناطق الأقل نمواً في غرب الصين. ويركز التعاون على مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وخلال السنوات الثلاث لمدة المشروع، سيتم في ١٢ من المقاطعات الأقل نمواً إنشاء مراكز إنمائية لمشاريع آليات التنمية النظيفة. وعموماً، فإن المبادرة ترمي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى منطقة كانت مهملة في السابق، وتخفيف الفقر من خلال حلول نابعة من السوق، وتهيئة المزيد من مسارات التنمية المستدامة في الصين.

##### البرنامج الهندي لقروض الطاقة الشمسية

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البرنامج الذي استكمل في أيار/ مايو ٢٠٠٧ في المساعدة على إنشاء سوق هندية تقدم للمستهلكين قروضا لتمويل النظم الشمسية المنزلية، وذلك بمساعدة الشركاء من القطاع المصرفي في الهند على إنشاء حوافز للقروض لتمويل نظم الطاقة الشمسية المنزلية في المناطق الضعيفة الإمداد بالطاقة في جنوب الهند. وكان من نتيجة هذا البرنامج أن كسبت أكثر من ١٦ ٠٠٠ أسرة معيشية فرصة الوصول إلى طاقة كهربائية نظيفة يعتمد عليها. وقد أدى النهج المعتمد على آليات السوق الذي انتهجه البرنامج إلى إنشاء سوق نشطة للائتمانات المتعلقة بتمويل النظم الشمسية المنزلية. وكانت المبادرة نتاج شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز ريسو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومصرفين هنديين كبيرين. وكانت مؤسسة الأمم المتحدة ومؤسسة شيل هما اللتان قدمتا الدعم إلى هذا البرنامج من خلال صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية.

### مؤسسة التحالف بين القطاعين العام والخاص

أنشئت هذه المؤسسة في عام ٢٠٠٦، وهي منبثقة عن مؤسسة التحالف بين القطاعين الخاص والعام لأغراض التنمية الريفية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في جهد تعاوني اشترك فيه أفراد وجماعات وحكومات ومنظمات غير حكومية ومأخون ومؤسسات تجارية، وتدعم هذه المنظمة غير المتوخية للربح المشروعات التجارية المراعية للفقراء، وتحفز بناء قدرات تنظيم المشاريع وتشجع على تسخير الاستثمارات والتجارة والأنشطة المتصلة بها في أغراض التنمية الريفية المستدامة. وتعكف هذه المؤسسة، التي اعترف بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى تنمية المجتمع المدني، والجائزة على جائزة "مؤسسة العام" على منجزاتها في مجال الصحة، وهي الجائزة التي تقدمها الغرفة التجارية الوطنية لذوي الأصول الإسبانية، تعكف حاليا على إنجاز عدة مشاريع نموذجية تشمل: مساعدة المزارعين الدومينيكين في الحصول على مساعدة تقنية والاستثمار في تربية السمك، ودعم إنتاج الايثانول المستخرج من قصب السكر؛ والعمل مع شركة للطاقة الشمسية لتحديد الفرص المتاحة لتركيب هذه النظم وإنجاز أعمال خيرية.

وتتعاون المؤسسة أيضا مع مركز باتل في جامعة جنوب فلوريدا لتنظيم حلقة دراسية دون إقليمية عن التحديات والفرص القائمة في مجال المياه في منطقة البحر الكاريبي.

١٥ - ويقوم اليوم القائمون على الشراكة بتكملة عمل الأمم المتحدة في جميع المجالات، بما في ذلك جميع الجهود المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وبالإغاثة الإنسانية. ويتضح من استعراض لعينة غير نموذجية من الشراكات القائمة أن الشراكات تركز في معظم الحالات على الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، والهدف ٧ (كفالة الاستدامة البيئية) والهدف ٨ (شراكة عالمية من أجل التنمية). وتضاف إلى ذلك مجموعة من الشراكات المتخصصة في تقديم المعونة الإنسانية بتسخير موارد وخبرات القطاع الخاص في أغراض حالات الطوارئ الإنسانية والتأهب للكوارث.

١٦ - وتختلف الشراكات الحالية بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص من حيث وظيفتها والأهداف الإنمائية التي تتناولها ومن حيث الحجم والتكوين. فالشراكات تضم في معظم الحالات بين شريك وعشرة شركاء خارجيين من القطاع الخاص، وحكومات محلية أو وطنية، ومنظمات غير حكومية. وتقل عن ذلك كثيرا حالات إشراك المؤسسات. والشراكات تقام في المقر، وتقيمها محليا وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ويتم

إشراك الفئات المستفيدة، في الغالب، في عمليات التقييم أكثر من إشراكها في العمليات اليومية.

١٧ - ويذكر أن معظم الشراكات مدتها قصيرة نسبياً، وتستمر في معظم الحالات حتى أربعة أعوام. ولعدد كبير من الشراكات، وخاصة تلك التي تقام في المستوى المحلي أو الإقليمي، ميزانية لتمويل أنشطتها تقل عن ٢٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. أما الشراكات التي تقام في المقر، فتكون لها في معظم الحالات ميزانية متوسطة تتراوح بين مليون وعشرة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد خصصت الأغلبية العظمى من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للشراكات أقل من ١٠ في المائة من إجمالي أموالها.

١٨ - وتشير وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى تزايد ارتياحها لنتائج مبادرات الشراكة. فقد ورد في استبيان أجري في سياق هذا التقرير أن معظم الكيانات يعتبر جلّ أنشطة شراكاته إما "ناجحة جداً" أو "ناجحة إلى حد ما". ومع أنها أشارت إلى بضع شراكات فاشلة، فإن معظمها رأي أن ثمة فرصاً لإدخال تحسينات على الشراكات وزيادة أثرها. وقد أشارت كيانات عديدة إلى تغييرات الموظفين الأساسيين، ونقص التمويل والمشاكل اللوجستية باعتبارها من الأمثلة على العقبات التي تعوق نجاح الشراكات.

١٩ - ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن ثمة تبايناً متزايداً بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها فيما يتعلق بتعاملها مع القطاع الخاص. فالتعاون مع القطاع الخاص أصبح بالنسبة لبعض الكيانات ممارسة عادية وواسعة الانتشار نسبياً. غير أن بعضها الآخر يقبل بحذر على تجاربه الأولى، في حين أن هناك من بينها كيانات لا تزال تنتظر في ما إن كانت ستأخذ بنهج الشراكة إطلاقاً.

٢٠ - وتعزى الفروق في العلاقات مع القطاع الخاص إلى شدة تباين المهام والهياكل الإدارية والوظائف التنظيمية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ولذا فليس من المستغرب أن تتعدد نهج إقامة الشراكات بيد أنه لا بد من عملية تفكير ومداولات بشأن الاستراتيجيات لإفساح المجال أمام كل كيان كي يحدد المستوى المثالي لتعامله مع القطاع الخاص ونوعه. وترى معظم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن هناك في العلاقات مع القطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة إمكانات أخرى ستظهر في المستقبل، غير أن كثيرين يتوقعون أيضاً أن تظل الشراكات جزءاً صغيراً من أنشطتها وإن يكن هاماً.

٢١ - وعلى مستوى المنظومة، تحول الميثاق العالمي إلى المبادرة العالمية الأولى لتحلي الشركات بروح المواطنة مما ساعد على إبراز قيم الأمم المتحدة في السوق العالمية. فالميثاق

العالمي هو شراكة عالمية فريدة بين القطاعين الخاص والعام تشترك فيها أكثر من ٢٠٠ ٤ مؤسسة تجارية وجماعات أخرى من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المجتمع المدني ومنظمات العمل. ويوجد أصحاب مصلحة في الميثاق العالمي في أكثر من ١٠٠ بلد منهم ما يزيد على ٥٠ في المائة في البلدان النامية. وللميثاق العالمي شبكات محلية في قرابة ٨٠ بلدا منها ما هو قائم وما هو آخذ في الظهور مما يوفر سبلا مهمة للنهوض ميدانيا بمبادرة المبادئ العشرة.

٢٢ - وبالإضافة إلى إشراك مجتمع الأعمال التجارية، لم ينفك مكتب الميثاق العالمي يمارس من خلال التعاون مع العديد من كيانات الأمم المتحدة، بما فيها صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية وكلية موظفي الأمم المتحدة، دورا قياديا في تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص، وفقا للولاية الصادرة إليه من الجمعية العامة. فهو إذ يحمل مهمة النهوض بقيم الأمم المتحدة في أوساط مجتمع الأعمال التجارية العالمي وبوصفه هيكل إدارة بين القطاعين العام والخاص أعد خصيصا ليناسب مختلف أصحاب المصلحة، فإنما هو يثبت بذلك أنه في موقع فريد يؤهله لقيادة الجهود الرامية إلى تطوير علاقات مع القطاع الخاص أكثر إتصافا بالطابع الاستراتيجي وأكثر فعالية.

٢٣ - وعمل مكتب الميثاق العالمي أيضا على استيعاب مبادئه العشرة في عمل الأمم المتحدة. وقد تحقق تقدم في مجالات ممارسات الشراء وسياسات صندوق المعاشات التقاعدية، وإدارة المرافق وإدارة الموارد البشرية. فتجديد مقر الأمم المتحدة مثلا يرمي إلى الحد بصورة كبيرة من استخدام الطاقة وتقليل مساهمة المنظمة في التلوث الكربوني. وبالإضافة إلى ذلك، التزم صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية بمبادئ الاستثمار المسؤول. بيد أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لكفالة استمرار تنفيذ المبادئ داخل المنظمة.

٢٤ - وقد شدد مؤتمر قمة قادة الميثاق العالمي المنعقد في جنيف في تموز/ يوليه ٢٠٠٧، بقوة على أهمية المبادرة، وكان فاتحة عهد جديد في العلاقة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وشهد المؤتمر الذي جمع أكثر من ١٠٠ ١ من القادة ملتزمين من قطاع الأعمال، وممثلي حكومات، وقطاع العمل، والمجتمع المدني، والأمم المتحدة لتحديد الخطوات القادمة، إطلاق مبادرات عالمية ومحلية في مجالات تغير المناخ، وإدارة المياه، والتثقيف في مجالي الاستثمار والإدارة.

٢٥ - ومن خلال إعلان جنيف الصادر عن مؤتمر قمة القادة، شجع المشتركون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مواصلة دعمهم الميثاق العالمي ومساندة مواقفه داخل المنظمة.

٢٦ - وفي مؤتمر قمة قادة الميثاق العالمي، اجتمع ممثلون رفيعو المستوى من ٢٢ كيانا من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. بمن فيهم ستة رؤساء لبحث سبل تعزيز التعاون

مع القطاع الخاص. وقرروا أن ينظر مجلس الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مستقبل جدول أعمال الشراكة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، وهو ما يعتبر خطوة حاسمة لمواصلة دفع هذا التعاون على أعلى المستويات في إدارة المنظمة.

٢٧ - وخلال مؤتمر قمة القادة، عقد الوزراء وغيرهم من المستويات الحكومية العالية اجتماعات موائد مستديرة بشأن دور الحكومات في تعزيز تحلي الشركات بروح المواطنة المسؤولة. وخلصت اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية إلى استنتاج بأن الحكومات يمكنها وينبغي لها أن تدعم الممارسات التجارية المسؤولة بالقيام مثلاً بتهيئة البيئات المساعدة، وإذكاء الوعي، واستحداث الأدوات وتوفير التمويل للمبادرات الطوعية.

٢٨ - وخلال مؤتمر القمة أيضاً، أعلن الاتحاد الأفريقي عن التزامه بتحسين إدارة الشركات في جميع أنحاء القارة. وهو سيعقد بالتعاون مع مكتب الميثاق العالمي، منتدى للقطاع الخاص بالتنسيق مع مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

### ثالثاً - تقييم التقدم المحرز في بناء القدرات المؤسسية من أجل إقامة شراكات فعالة والتحديات المتبقية

٢٩ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٦٠/٢١٥ أن يتخذ الإجراءات المناسبة لتشجيع إقامة علاقات أكثر فعالية بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وطلبت إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تقديم تقارير عن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات.

#### ألف - التدريب

٣٠ - التدريب مهم لتعزيز الإدارة وزيادة فعالية الشراكات، كما أنه يعزز قدرات موظفي الأمم المتحدة، فضلاً عن قدرات نظرائهم في المنظمات الشريكة، على التعامل مع القضايا التقنية والقانونية والتجارية وقضايا تخطيط الأعمال ويزيد مهاراتهم في التعامل مع مختلف الثقافات التنظيمية.

٣١ - وغدت متاحة بشكل متزايد وحدات وبرامج التدريب التي تركز على إقامة علاقات فعالة مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. فعلى سبيل المثال، استحدثت كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة دورة تدريبية حول هذا الموضوع (مهارات إقامة الشراكات من أجل المشاركة الاستراتيجية). وبعد سنة واحدة من بدء البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كان أكثر من ١٥٠ من موظفي الأمم المتحدة قد شاركوا في هذه الدورة.

وبالتعاون مع مكتب الاتفاق العالمي، وكذلك مع عدة وكالات وصناديق وبرامج أخرى، ستشرع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في التدريب الشامل للاتفاق العالمي في أواخر عام ٢٠٠٧. ويركز هذا الشكل الجديد من التدريب على مبادئ الميثاق العالمي، وسيشمل كبار رجال الأعمال وموظفين من الأمم المتحدة وأفرادا من المجتمع المدني.

٣٢ - وتشير الخبرات المكتسبة مؤخرا في برامج تدريبية نُفذت في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة إلى أن كلا من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها له احتياجات تدريبية خاصة. وتتوقف قدرات ومهارات إقامة الشراكات التي يتعين تعزيزها لدى موظفي الأمم المتحدة على ما يركز عليه الكيان من مواضيع، وعلى مؤهلات موظفيه وأسلوبه المهيمن في التعاون مع القطاع الخاص. وحتى الآن، لم تقدم هيئات عديدة من الأمم المتحدة أي تدريب ذي صلة بموضوع الشراكات لموظفيها يكون مصمما وفقا لولاية كيانهم وعمله. وبالنسبة للكيانات التي توفر التدريب، تركز غالبيتها على المهارات العملية العامة، كتنسيق إقامة الشراكات وتصميم العمليات والاتصالات. ولا تدرج التدريب المتعلق بتخطيط الأعمال أو الإدارة المالية أو المسائل القانونية إلا قلة قليلة. ولم يذكر شيء عن توفير التدريب على تقنيات الرصد والتقييم.

## باء - بناء القدرات المؤسسية في المكاتب القطرية

٣٣ - تفيد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي لها مكاتب قطرية أو إقليمية أنها اتخذت تدابير لزيادة قدراتها المؤسسية المحلية. وتشمل أكثر التدابير شيوعا تحديد السياسات والإجراءات المراد تطبيقها عند إبرام الشراكات. وأورد ما يقرب من ثلث المنظمات التي ردت على الاستبيان الذي أُعد لأجل هذا التقرير أنها أوجدت أو زادت بنودا في الميزانية للشراكات أو عينت موظفين جددًا متفرغين لهذا الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في جميع كيانات الأمم المتحدة تقريبا الآن مركز تنسيق يُعنى حصرا بالقطاع الخاص. وهذه المراكز هي بمثابة مداخل للشركاء التجاريين، وتعمل كحلقة وصل بين الشركاء من القطاع الخاص وإدارة الأمم المتحدة، وتعمل كمدافعة عن الشراكات داخل منظماتها.

٣٤ - ويتجسد تعزيز القدرات في المكاتب القطرية والإقليمية أيضا في تغيير الممارسات في مجال الشراكات. وينطلق عدد متزايد من الشراكات على الصعيد القطري أو الإقليمي، حيث تبدأ نسبة ٤٠ في المائة من كيانات الأمم المتحدة المشمولة بالدراسة الاستقصائية غالبية شراكاتها على الصعيد المحلي.

٣٥ - ورغم هذه التحسينات في القدرات المؤسسية، فلا يزال ثمة مجال للتقدم. ويمكن لمعظم مراكز التنسيق المعنية بالقطاع الخاص أن تؤدي دورها بمزيد من الفعالية إذا كان

بوسعها تكريس مزيد من الوقت لذلك وحظيت بدعم أقوى من الإدارة. ويفيد العديد من كيانات الأمم المتحدة أنها تجد صعوبات في تمويل التكاليف الأساسية لتنمية الشراكات. وعلى وجه الخصوص، لا يزال إيجاد وظائف لموظفين يخصصون وقتهم ليكونوا بمثابة مبادرين للشراكات ومبادرين في مجال التواصل يمثل تحدياً رئيسياً. وهناك تحد آخر أمام وكالات الأمم المتحدة أو صناديقها أو برامجها التي لها مكاتب قطرية أو إقليمية يتعلق ببناء دعم مستمر من الإدارة للشراكات على جميع المستويات ذات الصلة. ويؤدي دعم كبار المديرين في المقر دوراً حاسماً، ولكن يجب أن يكمله الدعم من الإدارة على مستوى المكاتب القطرية والإقليمية التي تحدد مستوى برامج العمل وترجم الأولويات الاستراتيجية إلى ممارسة.

### جيم - التركيز الاستراتيجي وتولي الجهات المحلية زمام الأمور

٣٦ - للإسهام بفعالية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون لأنشطة جميع الوكالات والصناديق والبرامج في مجال الشراكة تركيزاً استراتيجياً. وكما أكد في توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢، فإن تولى الجهات المحلية زمام الأمور شرط مهم لنجاح مبادرات التنمية، بما فيها الشراكات.

٣٧ - وخلال السنوات الأخيرة، شهدت بعض الوكالات والصناديق والبرامج عمليات تطوير استراتيجية من أجل ربط أعمالها مع القطاع الخاص بتحقيق أهداف المنظمة الأساسية على أفضل نحو ممكن. ومع ذلك، لا تزال الشراكات في كثير من الأحيان تُنشأ لغرض آني، وبالتالي فهي تفتقر إلى المنظور الاستراتيجي.

٣٨ - ومن حيث تولى زمام الأمور محلياً، أبلغت كيانات الأمم المتحدة عن حدوث زيادة في مشاركة أصحاب المصلحة المحليين في عمليات الشراكة. وفي معظم الأحيان، تشارك المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومات في تخطيط المبادرات وتنفيذها. وتشارك مجموعات المستفيدين في كثير من الأحيان في عملية التقييم.

### الإطار ٥

#### الممارسات الجيدة في إشراك أصحاب المصلحة المحليين

تسعى مبادرة النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إشراك قطاع الأعمال والجهات المعنية المحلية في عملية التنمية، وذلك بهدف تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعمل الآن في ١٤ بلداً سماسة الشراكات المتفرغين التابعين للبرنامج الإنمائي، ولغالبيتهم دراية في مجال الأعمال التجارية. ومهمتهم التعرف على فرص الاستثمار وتعزيزها وتصميم أحدث النماذج التجارية التي تجمع بين المصالح القائمة على السوق والأهداف الإنمائية.



وتُشرك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أيضا بقوة أوساط الأعمال التجارية المحلية في عملها. وتسعى اليونيدو إلى تخفيف الفقر عن طريق تشجيع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتعزيزها وتمكين الفقراء من كسب عيشهم، باعتبار ذلك هو المكون الأساسي لعمله الإنمائي. وبالتعاون مع الحكومات المحلية، تساعد اليونيدو على تشييد البنية التحتية التقنية اللازمة وتوفير بناء القدرات لرفع مستوى القدرات الإنتاجية والتصديرية.

٣٩ - وبقيادة مكتب الاتفاق العالمي، استُحدثت أداة تقييم الشراكات لتشجيع التخطيط الاستراتيجي، وبدأ استخدامها في تموز/يوليه ٢٠٠٧ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للشراكات، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، وشركة خاصة للخدمات الاستشارية. وقد صُممت هذه الأداة لاستخدام موظفي الأمم المتحدة وشركائها من الشركات. وهي تتيح لهم تقييم مدى استدامة وآثار الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة والمؤسسات التجارية على أساس النتائج المتوقعة.

## دال - تبادل أفضل الممارسات

٤٠ - لتحسين عملية اختيار الشراكات وإدارتها، وكذلك لتهيئة الشروط اللازمة لرفع مستوى الفعالية وتكرار التجارب المفيدة، لا بد من تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في جميع أرجاء المنظمة.

٤١ - وقد اتخذ مكتب الميثاق العالمي مجموعة من التدابير في هذا السياق، تمشيا مع طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢١٥/٦٠. فعلى سبيل المثال، ينظم مكتب الاتفاق العالمي لقاء سنويا لجهات التنسيق بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وانعقد آخر هذه الاجتماعات في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٧، بحضور جهات التنسيق فضلا عن بعض رؤساء الوكالات. وانعقد الاجتماع السابق في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٦، شرع مكتب الاتفاق العالمي في إصدار UN-Business Focal Point Information Bulletin (النشرة الإعلامية لمسؤولي التنسيق بين الأمم المتحدة والمؤسسات التجارية). وتصدر هذه النشرة الإخبارية الإلكترونية أربع مرات في السنة، وتضم بالأساس مساهمات من مسؤولي الاتصال في مؤسسات القطاع الخاص. وتعرض معلومات جديدة عن مشاريع الشراكة، والأدوات والموارد والمناسبات ذات الصلة.

٤٢ - واتخذ مكتب الاتفاق العالمي أيضا إجراءات لدعم تحليل العلاقات التي تربط بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، مع التركيز بوجه خاص على تحديد أفضل الممارسات

والدروس المستفادة. وفي عام ٢٠٠٥، أصدر التقرير المعنون "العمل على غير المعتاد: تسهيل إصلاح الأمم المتحدة من خلال الشراكات" Business UNusual: Facilitating United Nations Reform through Partnerships. ويحلل التقرير مساهمة الشراكات في أداء مهمة الأمم المتحدة وقيم أداء الأمم المتحدة في مجال الشراكات. وأطلق مكتب الاتفاق العالمي خلال مؤتمر قمة قادته لعام ٢٠٠٧ المنشور المعنون Joining Forces for Change: Demonstrating Innovation and Impact through UN-Business Partnerships (التكاتف من أجل التغيير: إبراز الابتكار والتأثير من خلال الشراكات بين الأمم المتحدة ومؤسسات الأعمال). ويساعد هذا المنشور على نشر الممارسات الجيدة عن طريق تحديد ملامح طائفة واسعة من الشراكات والتأكيد على ما في الشراكات من مكاسب محتملة للجميع وقيمة التعاون مع الأمم المتحدة.

٤٣ - ويعمل البرنامج الإنمائي بنشاط على تشجيع الشراكات وتحليل دور قطاع الأعمال في التنمية. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أطلق مبادرة أصحاب المصلحة المتعددين المسماة 'تنمية الأسواق الجامعة'. واعتمادا على التقرير الصادر في عام ٢٠٠٤ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون 'إطلاق العنان لروح تنظيم المشاريع الحرة: جعل المشاريع التجارية تعمل لصالح الفقراء'، تحلل هذه المبادرة الفرص الاقتصادية الموجودة في قاعدة الهرم الاقتصادي وتأثيرها على التنمية.

٤٤ - كما استحدث البرنامج الإنمائي أساليب مبتكرة وغير رسمية لتشجيع تبادل الدروس المستخلصة على الصعيد الإقليمي. ففي أوروبا الشرقية على سبيل المثال، شكل فريق إقليمي للدعم، ومن خلاله يتواصل الموظفون من مختلف مكاتب البرنامج الإنمائي في المنطقة بأسرها ويتبادلون الخبرات بصفة أسبوعية بواسطة المحادثات الهاتفية الجماعية والمنتديات المتاحة عبر شبكة الإنترنت. وعلى الصعيد العالمي، تتيح إحدى فرق المناقشة تبادل الخبرات. ولتسهيل إدماج الدروس المستفادة، نشر البرنامج الإنمائي مجموعة من الملفات الإعلامية لتستخدمها مكاتبه القطرية والإقليمية.

٤٥ - وتواصل أمانة لجنة التنمية المستدامة الإسهام في تبادل أفضل الممارسات والخبرات. وتحتوي الآن قاعدة بيانات الشراكات التابعة للجنة على عدة مئات من شراكات التنمية المستدامة مع الأمم المتحدة. وتواصل أمانة اللجنة أيضا تنظيم معارض لها بشأن الشراكات، تُنظم كجزء من البرنامج الرسمي للاجتماعات السنوية التي تعقدها اللجنة. وتتيح هذه المعارض للشركاء فرصة التواصل وتقديم عروض عما أحرزوه من تقدم، وتبادل الدروس المستفادة والخبرات.

٤٦ - ويتولى مكتب الاتفاق العالمي أيضا إدارة قاعدة بيانات بشأن مسؤولية الشركات والممارسات السائدة في مجال الشراكات، يمكن بدورها أن تسهم في التعلّم على نطاق المنظومة. ويحتوى موقع الميثاق العالمي على الإنترنت على العديد من المواد، من بينها تقارير المشاركين من المؤسسات التجارية عن التقدم المحرز، وكذلك دراسات مفصلة وأمثلة على بعض الحالات. وهو مثال يبين كيف يمكن للتعاون الفعال مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين أن يساعد على تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

٤٧ - وفي أعقاب كارثة التسونامي التي وقعت في عام ٢٠٠٤، أدت جهود الإغاثة والتعمير التي بذلها القطاع العام والخاص إلى حفز التعلم بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وعلى نحو ما تأكد في تقرير عام ٢٠٠٦ لمبعوث الأمم المتحدة الخاص للانتعاش من التسونامي، انطوت جهود الإغاثة والإنعاش الدولية على عدة دروس عامة لإدارة الكوارث وجهود الإنعاش، بما في ذلك الحاجة إلى إيجاد آليات دولية للتنسيق من أجل الانتقال من الإغاثة إلى الانتعاش وإلى ما بعدهما، وكذلك وضع برنامج أوسع للحد من الكوارث والاستعداد لها. وقد ظهرت العديد من الشراكات التي تضم الأمم المتحدة والقطاع الخاص استجابة لهذه التحديات. وثمة مبادرة بعنوان 'المبادئ التوجيهية للتعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل العمل الإنساني' وضعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون مع رابطة للأعمال التجارية. وهذه الوثيقة بمثابة دليل موجه إلى القطاع الخاص وأوساط الإغاثة الإنسانية، مع التركيز على تبليغ المبادئ الإنسانية الأساسية وتحقيق التكامل بين عناصر من الدروس المستفادة من مشاركة القطاع الخاص في المراحل السابقة.

## الإطار ٦

**الممارسات الجيدة في تطبيق الدروس المستفادة من جهود الإنعاش من كارثة التسونامي:  
أفرقة التصدي للكوارث**

يقيم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية شراكة مع شركة عالمية للوجستيات بغية زيادة فعالية التصدي للكوارث الطبيعية المفاجئة عن طريق حل المشاكل المتعلقة باختناقات الحركة في المطارات. وتتكون أفرقة التصدي للكوارث من متطوعين مدربين من شريك تجاري، وهي تظل متأهبة في المناطق المعرضة بشكل كبير للكوارث، ويمكن أن تلجأ إليها مباشرة الأمم المتحدة وأي دولة عضو في الأمم المتحدة. وتقوم هذه الأفرقة باستخدام قدراتها الأساسية على الاستجابة الإنسانية، فهي توفر، بما لها من خبرة، الدعم اللوجستي والمشورة لضمان عدم انقطاع سلسلة الإمدادات وكفاءتها في مطار موقع الكارثة لشحنات سلع

الإغاثة القادمة. ويشمل نطاق الأنشطة مناولة سلع الإغاثة وتخزينها وتحميلها بالمركبات أو طائرات الهليكوبتر لتوزيعها في أماكن أخرى. وتقدم هذه الأفرقة المساعدة للسلطات المحلية أثناء زيادة السلع القادمة زيادة مفاجئة خلال الأسابيع الثلاثة الأولى الحاسمة بعد وقوع الكارثة.

## هاء - عمليات اختيار الشركاء

٤٨ - تتسم عمليات اختيار الشركاء بشكل مناسب بأهمية حاسمة بالنسبة لنجاح وتأثير الشراكات بين القطاع الخاص والأمم المتحدة. فهي تساعد الأمم المتحدة أولاً على تحديد جهات القطاع الخاص التي تملك إمكانيات التعاون الاستراتيجي وطويل الأجل والتي تشارك المنظمة في قيمها. وفي نفس الوقت، يمكن أن تتضمن الشراكة مخاطر كبيرة بالنسبة لسمعة المنظمة ونزاهتها. وتساعد عمليات اختيار الشركاء المناسبة في إدارة هذه المخاطر.

٤٩ - ويجري الآن بذل جهود لزيادة فعالية تحديد الشركاء الجدد. ويعمل الآن فريق عامل مكون من عدد من هيئات الأمم المتحدة، بمساعدة من منظمة دولية غير حكومية، على تحسين موقع شبكة الإنترنت المعنون "الأمم المتحدة والأعمال التجارية". وسيوفر تصميم موقع شبكة الإنترنت الجديد والبرمجيات الجديدة لغة ومنطقاً سهلاً للاستعمال، فضلاً عن منهاج تفاعلي يمكن للأمم المتحدة من خلاله المشاركة مشاركة فعالة ومتضافرة مع الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال. وستقوم مهمة التوجيه بمطابقة عروض الشركات المناسبة مع متطلبات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، وبغية إجراء فحص أفضل للشركاء المحتملين، أبرمت عدة وكالات من وكالات الأمم المتحدة، منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اتفاقاً مع هيئة التحقق العالمية World Check في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وتستخدم هيئة التحقق العالمية مئات الآلاف من المصادر العامة لتتبع واستحداث توصيفات للأفراد والأعمال التجارية التي تتسم بخطورة كبيرة، من أجل الكشف عن شبكات العلاقات الخفية وتخفيف المخاطر المحتملة المتعلقة بالسمعة والجوانب المالية. وحيث أن هيئة التحقق العالمية قدمت خدماتها مجاناً للمنظمة، فإن الاتفاق يميز لجميع كيانات الأمم المتحدة الاستفادة من هذا التعاون.

٥١ - ورغم التقدم المحرز، تواجه الأمم المتحدة تحديات معقدة فيما يتصل بعمليات اختيار الشركاء. وفي الوقت الذي يعتمد فيه عدد متزايد من الوكالات والصناديق والبرامج على

وكالات الفحص الخارجية لجمع المعلومات بشأن الشركاء المحتملين بالقطاع الخاص، فإن الأمر يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود. فنصف كيانات الأمم المتحدة تقريبا لا يملك آلية رسمية قائمة لتحديد الشركاء المناسبين، من حيث الاستراتيجيات والسياسات المتماشية مع أهداف الأمم المتحدة. وتعتمد أغلبية واضحة من كيانات الأمم المتحدة نهجا سلبيا إزاء اختيار الشركاء، فهي تتصرف عادة عندما تتصل بها الشركات، غير أنها لا تبحث مسبقا عن الشركاء. وعلاوة على ذلك ليست هناك آلية قائمة لتبادل المعلومات بشكل منظم في جميع أرجاء المنظومة بشأن المنظمات الشريكة من القطاع الخاص.

## واو - تبسيط المبادئ التوجيهية

٥٢ - تعد المبادئ التوجيهية الواضحة هامة للغاية بالنسبة لتمكين الأمم المتحدة من الاستفادة من خبرات وقدرات القطاع الخاص، بينما تكفل في نفس الوقت نزاهة المنظمة واستقلاليتها وسمعتها. ومع ذلك، فكثيرا ما يشير موظفو الأمم المتحدة وشركاؤها الخارجيون إلى العراقيل القانونية على أنها من أهم التحديات التي تقف في وجه الشراكات. ومن هذه التحديات، على سبيل المثال، الحصول على تفسير عما إذا كانت هيئات الأمم المتحدة تقبل موظفين يعملون مجانا وخدمات مجانية من الشركات. وينبغي تكييف المبادئ التوجيهية والإجراءات بطريقة سهلة الاستعمال بغية تمكين الشركاء الخارجيين من تحسين اتصاتهم بالأمم المتحدة والسماح للعاملين بإقامة شراكات فعالة دون إضاعة في الوقت.

٥٣ - وتختلف المبادئ التوجيهية والإجراءات التي يعتمد عليها كل كيان من كيانات الأمم المتحدة. وتمثل المبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، التي أصدرها الأمين العام في عام ٢٠٠٠، خطوة هامة من أجل زيادة الاتساق. وكمتابعة لاجتماع جهات التنسيق مع القطاع الخاص، الذي عقد العام الماضي، يقوم مكتب الاتفاق العالمي حاليا بمحصر المبادئ التوجيهية للشراكات بين الأمم المتحدة وأوساط الأعمال من جميع أرجاء المنظومة. ويرمي ذلك إلى وضع مجموعة حديثة من المبادئ التوجيهية التي تعكس الخبرة المشتركة للمنظمة منذ عام ٢٠٠٠. ولهذه الغاية، سيستشير مكتب الاتفاق العالمي جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية ويجمع بيانات منها.

٥٤ - وكذلك شرعت بعض كيانات الأمم المتحدة، في السنوات الأخيرة، في استعراض وتكييف مبادئها التوجيهية الخاصة. ويعد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من ضمن كيانات الأمم المتحدة التي اعتمدت مبادئ توجيهية مبسطة للغاية من أجل التعامل مع القطاع الخاص. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية المضي في تعزيز قدراتها في مجال الشراكات، بتنفيذ عملية لوضع

معايير بشأن أفضل الممارسات في إدارة الشراكات، إلى جانب خطط لتبسيط سياساتها وعملياتها قبل نهاية عام ٢٠٠٧.

## زاي - تقييم الأثر

٥٥ - تقتضي الإدارة القوية والنهج الاستراتيجي إزاء إقامة الشراكات سبلا موثوقة قائمة على المعلومات من أجل رصد الشراكات وتقييمها. ومن شأن تحسين التقييم أن يساعد في ضمان المساءلة والإدارة الفعالة للشراكات، لأنه يوفر أساسا للاختيار الاستراتيجي للشراكات وتعزيزها.

٥٦ - ولقد أقرت معظم كيانات الأمم المتحدة بأهمية رصد وتقييم الشراكات وتقييم تأثيراتها. وتخضع الأغلبية الساحقة من الشراكات المدروسة في هذا التقرير لتقييم رسمي، إذ تطبق الكيانات الطرائق والسبل العامة المتبعة في الأمم المتحدة من أجل تقييم أنشطة شراكاتها المعيارية. ويعزز هذا النهج تكامل الشراكات مع الأنشطة العامة للأمم المتحدة، غير أن الشراكات يمكن أن تتسم بسمات مختلفة عن تلك التي تتسم بها البرامج الإنمائية الفنية الأخرى. ولذا فقد وضعت بعض الوكالات أو الصناديق أو البرامج التي جرت دراستها أطرا خاصة لتقييم الشراكات. ويتم بشكل متزايد التفاوض بشأن معايير تقييم الشراكات والاتفاق بشأنها مع المنظمات الشريكة الأخرى وإدراجها في اتفاقات شراكات رسمية.

## الإطار ٧

### الممارسات الجيدة في الرصد والتقييم وتقدير الأثر

يقيم برنامج الأغذية العالمي نهجه في الرصد والتقييم على أساس أفضل نماذج الشراكة التي يتم تحليلها بعد تجارب على مختلف العمليات. وينظم البرنامج أنشطته في مجال الشراكة في أفرقة تتعامل مع مصفوفات تخطيط تفصيلية منذ بداية أي مبادرة. وتقوم هذه الأفرقة برفع تقارير موجزة كل ثلاثة أو ستة أشهر عن مدى التقدم مقارنة بالأهداف والأغراض التي يتم تحديدها أثناء المراحل الأولية للشراكة. ثم تقوم الإدارة العليا باستعراض هذه التقارير وعرضها على لجائها التوجيهية لمناقشتها وإدخال أي تعديلات ضرورية عليها. وبالإضافة إلى التقارير الرسمية، تظل الإدارة على اتصال مع الشركاء من قطاع الأعمال من خلال الاتصالات الهاتفية غير الرسمية من حين إلى آخر. وأصبح البرنامج يستخدم هذه العملية الآن بصورة متزايدة كأسلوب معتاد.

مرفق المنح الإنمائية في البنك الدولي: وضع المرفق نهجاً لرصد وتقنين برامجها العالمية والإقليمية، وكثير منها يشارك فيه القطاع الخاص - ويمكن للمنظمات الأخرى أن تستفيد منه. فطبقاً للقواعد التي وضعت في عام ١٩٩٧، ينبغي لأي شراكة تمول من خلال المرفق أن تجري تقييمات خارجية مستقلة كل فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، بالإضافة إلى رفع تقارير سنوية عن الوضع المالي وسير العمل. ويمكن تخصيص جزء من المنحة التي يقدمها المرفق لتغطية عملية التقييم هذه، وترتبط القرارات الجديدة بتمويل البرامج طويلة الأجل بنتائج هذا التقييم. وبالإضافة إلى ذلك فقد وضعت مجموعة التقييم المستقلة في البنك الدولي كتيباً مرجعياً يمكن للجمهور الحصول عليه ويحتوي نهجاً موحدة لاستعراضات البرامج العالمية التي تنطوي أيضاً على مسائل تتعلق بأداء الشراكات.

٥٧ - ويتبين من هذه النماذج كيف أن الأهداف والمعايير المتفق عليها، بجانب استخدام التكنولوجيا ذات الصلة، يمكن أن تحسن من دقة عمليات التقييم وفائدتها. وينبغي أن يتسع نطاق ممارسة إدراج أهداف ومعايير التقييم في اتفاقات الشراكة. ثم إن الكثير من الوكالات والصناديق والبرامج يستطيع أن يستفيد من وضع وتطبيق أدوات وطرق أسهل استخداماً، مثل أداة تقييم الشراكة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تشر أي وكالة في تقريرها إلى أنها تقدم تدريباً على كيفية استخدام طرق الرصد والتقييم الموجودة. فالمعروف أن زيادة التدريب يمكن أن تحسن من تطبيق الوسائل والطرق الموجودة والجديدة، بالإضافة إلى تحسين جودة التقييم نفسه.

## رابعاً - التوصيات

٥٨ - بدأت الأمم المتحدة تتعلم كيف تستفيد بصورة أفضل من قدراتها المؤسسية في إقامة علاقات فعالة مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، ورغم ذلك، فما زال هناك مجال لمزيد من التحسين سواء على مستوىفرادى الصناديق والبرامج والوكالات أو على مستوى المنظومة ككل. وفيما يتعلق بالإصلاحات التي طالبت بها الجمعية العامة في قرارها ٢٠/٢١٥، ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات من جانب جميع العناصر الفاعلة. أما بالنسبة للأمم المتحدة، فإن الخطوات الملموسة التالية سوف تكون مفيدة:

## ألف - تفصيل التدريب بحسب الاحتياجات، والاعتماد على موارد للتدريب أكثر تنوعا

٥٩ - تحتاج زيادة فعالية الدورات التدريبية إلى تصميم محتواها بحسب احتياجات وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة المعنية. وكمثال، فإن الموظفين العاملين في الشراكات الخاصة بالحد من الفقر يحتاجون إلى مهارات مختلفة عن الذين يعملون في استدامة البيئة، أو الإغاثة الإنسانية، أو عمليات السلام والأمن.

٦٠ - ولتلبية هذه الاحتياجات المختلفة في مجال التدريب، والتوسع فيه، فإن على الأمم المتحدة أن تعتمد على مجموعة أكثر تنوعا من مقدمي التدريب. وكمثال، فإن عمليات التدريب الداخلي التي تقوم بها المكاتب القانونية، يمكن أن تزيد من فهم المسائل القانونية المتعلقة بالشراكات. كما أن بإمكان الأمم المتحدة أن تستفيد بصورة أفضل من التسهيلات التدريبية التي تقدمها الشركات الشريكة. فعمليات التدريب المشتركة مع موظفي الشركات لن تنهض بمهارات تخطيط الأعمال والإدارة المالية فحسب، بل وستحسن من الاتصال والتفاهم مع الشركاء من القطاع الخاص. وبإمكان مكتب الاتفاق العالمي أن يساعد وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة في الاتصال بالشركات الشريكة المناسبة لأغراض التدريب.

## باء - تعزيز مراكز التنسيق مع القطاع الخاص والتوسع في الاعتراف بضرورة تنمية الشراكات

٦١ - لكي تستطيع مراكز التنسيق مع القطاع الخاص في الأمم المتحدة أن تمارس عملها بكامل طاقتها، لا بد من تعزيز وضعها داخل المنظومة. فمراكز التنسيق هذه تحتاج - أولا - إلى عدد كاف من الموظفين المكرسين المتفرغين للتركيز على المسائل المتعلقة بالعلاقات الفعالة مع القطاع الخاص. وينبغي - ثانيا - أن يكون لها ارتباطات واتصالات مباشرة مع كبار المديرين. وأخيرا، لا بد للإدارة أن تشجع الموظفين ممن لديهم خلفية في قطاع الأعمال على شغل وظائف مراكز التنسيق هذه، وأن تقوم بعمليات تبادل بين موظفي الأمم المتحدة وموظفي الشركات.

٦٢ - ولا بد أن تحظى أنشطة الشراكة باعتراف متزايد من مختلف دوائر المنظومة، حتى يمكن مواصلة تعزيز التزام موظفي الأمم المتحدة بإقامة علاقات فعالة مع القطاع الخاص، وخلق إرادة سياسية على جميع المستويات. ولكي تقوم كيانات الأمم المتحدة بذلك، لا بد لها أن تُدخل المهارات الخاصة بإقامة شراكات فعالة في قراراتها الخاصة بالترفع، ووضع مشروع جائزة لمن يبني الشراكة الأكثر نجاحا، وإشراك الإدارة العليا في تحديد الإنجازات التي تتحقق في مجال التعاون.



## جيم - تعزيز التخطيط الاستراتيجي لإشراك القطاع الخاص

٦٣ - من المهم أن تشارك جميع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة في عملية وضع استراتيجية للتوفيق بين الميزة النسبية المؤسسية ونهج إشراك قطاع الأعمال، إن لم تكن قد شاركت في ذلك حتى الآن. فالتنوع في مجالات العمل، والاختلافات في الحجم وفي التركيب التنظيمي، تعني كلها أن أجهزة الأمم المتحدة تستطيع أن تحقق مزايا مختلفة، كما أنها قد تواجه مخاطر مختلفة، في إقامتها علاقات جديدة مع القطاع الخاص.

٦٤ - وينبغي للذين يعتمدون الشراكات أو يصممونها التوسع في استخدام تلك الأدوات، مثل أداة تقييم الشراكة. وينبغي بذل المزيد من الجهود للتمكين من تطبيق أداة تقييم الشراكة والتشجيع على ذلك.

## دال - التوسع في نشر آليات لتقاسم الدروس والنهوض بها

٦٥ - يمكن اتخاذ خطوات إضافية لمواصلة تعزيز فعالية تبادل أفضل الأساليب وتقاسم الدروس المستفادة. فبإمكان الأمم المتحدة، أولاً، أن تشجع على زيادة استخدام أدوات ومنتديات التعلم الموجودة والأخذ بها والمشاركة الفعالة فيها. فزيادة المشاركة في اجتماعات مركز التنسيق لقطاع الأعمال ومواصلة المساهمات في "نشرة معلومات مركز التنسيق بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال" ضرورية للحصول على أقصى فائدة من هذه الأدوات. وثانياً، هناك بعض أدوات التعلم التي يمكن زيادة التركيز عليها. وكمثال، فإن اجتماعات مركز التنسيق مع القطاع الخاص يمكن أن تشمل دورات لتعلم موضوعات محددة، مثل انتقاء الشركاء، وأن تواصل المداولات في أفرقة عمل مكرسة. وينبغي لمكتب الاتفاق العالمي، بالتعاون مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، أن يواصل تسهيل هذه العملية. وأخيراً، فإن الأمر بحاجة إلى المشاركة والالتزام الإيجابيين من جانب الموظفين العاملين في مجال الشراكات حتى يمكن تقاسم الدروس المستفادة بصورة فعالة. ولذا ينبغي التصدي للعقبات الزمنية وتلك المتعلقة بالموارد التي تعوق المشاركة الإيجابية في أنشطة التعلم.

## هاء - تحسين عملية التعرف على الشركاء وانتقائهم

٦٦ - ينبغي لوكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة أن تضع نهجاً استباقياً وأكثر دقة في تحديد الشركاء المناسبين من القطاع الخاص. فالمشاركة في الاتفاق العالمي، على سبيل المثال، يمكن أن تفيد كمعيار أساسي مشترك لانتقاء الشركاء، حيث أن المنظمات توضح التزامها بقيم الأمم المتحدة بتعهداتها بتنفيذ المبادئ العشرة للاتفاق العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، وسعياً وراء النهوض بالترباط وتحقيق الفعالية في التكاليف وتقليل المخاطر في عملية انتقاء الشركاء،

لا بد أن تشارك أجهزة الأمم المتحدة بعضها مع بعض في وضع نظام محسّن للمعلومات. فمن الضروري تقاسم نتائج الاستقصاءات والتجارب ذات الصلة مع الشركاء أصحاب المشاكل، في جميع دوائر المنظومة، عن طريق قاعدة بيانات داخلية أو آلية للإنذار المبكر.

## واو - تحديث المبادئ التوجيهية للشراكة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال

٦٧ - من المهم تحديث المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة ومجتمع الأعمال، من أجل النهوض بالجانب العملي للعمليات القانونية الداخلية وتطبيقها. وعلى وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة أن تدعم تحديث هذه المبادئ التوجيهية بدعم الاتصالات بين المكاتب القانونية المختلفة والمساهمة الإيجابية في عملية التحديث الجارية.

٦٨ - وفي داخل أجهزة الأمم المتحدة، لا بد من تحسين التعاون المباشر بين العاملين في مجال الشراكات والمكاتب القانونية المعنية، وذلك مثلاً عن طريق أعمال التدريب المشتركة والمراجعة المشتركة للمبادئ التوجيهية الحالية. ومما يسهل هذه العملية وضع أدوات أو قوائم للمراجعة من أجل إدارة المخاطر بصورة أفضل، وعمل اتفاقات شراكة موحدة.

## زاي - وضع أدوات لتقدير الأثر ونشرها

٦٩ - تنطوي الخطوة الأولى نحو الرصد والتقييم الفعالين على تحديد أهداف يمكن قياسها منذ البداية. فعلى الشركاء أن يتفقوا معاً على تحديد أولويات الأهداف، وعلى كيفية قياس التقدم المحرز على طول الطريق ومواعيده. ويمثل وجود قائمة مرجعية في مذكرات التفاهم، إحدى وسائل تشجيع الالتزام المبكر بالرصد والتقييم وتقدير الأثر.

٧٠ - وتعزيزاً لهذا الأسلوب وغيره من آليات تقدير الأثر، ينبغي جمع الأدوات والممارسات الجيدة بصورة مستمرة وتبادلها بين مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي التوسع في استخدام الأدوات الجديدة التي تسهل التنفيذ العملي للتقييم وتقدير الأثر، مثل أداة تقييم الشراكات، من جانب جميع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة.

## خامسا - الاستنتاجات

٧١ - أثبتت الشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص وغيره من أصحاب المصلحة أنها وسيلة فعالة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. فقد قام هذا التعاون، في البداية ثم تطور بعد ذلك، على أساس الاقتناع بأنه رغم أن أهداف الأمم المتحدة والقطاع الخاص مختلفان تماماً،

فإن هناك تقارباً في بعض أهدافهما، مثل فتح الأسواق، ومكافحة الفساد، وحماية البيئة، وكفالة الاندماج الاجتماعي.

٧٢ - واليوم أصبح التعاون الذي لم يسبق له مثيل بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، مدفوعاً بالاعتراف بأن الكثير من أكثر مشكلات العالم إلحاحاً أصبح معقداً للغاية بحيث لا يستطيع أي قطاع أن يتصدى لها بمفرده. وهكذا وجد القطاع الخاص نفسه شريكاً بصورة متزايدة في مساعدة المنظومة على تحقيق أهدافها، ليفتح بذلك فصلاً جديداً في علاقات الأمم المتحدة بقطاع الأعمال، وهي العلاقات التي ظلت محدودة إلى حد كبير حتى التسعينات من القرن الماضي. والطبيعة الطوعية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، تضمن ألا تكون الأنشطة ذات الصلة منافسة للإجراءات الحكومية، وإنما هي طريقة تكميلية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. ففي مختلف أنحاء الأمم المتحدة، هناك نهج واستراتيجيات مختلفة تستخدم في المشاركة مع القطاع الخاص، بما في ذلك مشاركات تقوم على القيم وتفضي إلى إجراءات معيارية وتشغيلية، وجهود قطاعية عريضة، وشراكات مدد محددة.

٧٣ - ولكي تحقق الأمم المتحدة الإمكانيات الكاملة للتعاون الذي يزداد بسرعة مع القطاع الخاص، لا بد لها من مواصلة اتخاذ الخطوات المناسبة على مستوى الوكالات والصناديق والبرامج الفردية، وعلى مستوى المنظومة ككل.

٧٤ - وخلال العامين الماضيين، أحرزت معظم أجهزة الأمم المتحدة تقدماً في تعزيز علاقاتها مع القطاع الخاص. ومع ملاحظة الطبيعة المكثفة والموسعة لهذه العلاقات، ما زال هناك مجال كبير لزيادة مدى هذا التعاون وفعاليته والمساءلة عنه داخل الأجهزة العاملة مع القطاع الخاص، لا سيما من خلال الطرق التالية: تصميم عمليات التدريب بحيث تلبي الاحتياجات وتعتمد على موارد أكثر تنوعاً للتدريب، وتعزيز مراكز التنسيق مع القطاع الخاص والاعتراف بنمو الشراكة، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي للعمل مع القطاع الخاص، والتوسع في نشر آليات لتقاسم الدروس المستفادة والنهوض بهذه الآليات، وتحسين عملية التعرف على الشركاء وانتقائهم، وتحديث المبادئ التوجيهية للعلاقات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، وابتكار آليات لتقدير الأثر ونشر هذه الآليات.

٧٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمر بحاجة إلى زيادة الاعتناء بالعلاقات بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال ضماناً للدعم المناسب والتركيز على تنفيذ الأعمال الموصى بها في هذا التقرير. وحتى الآن، قام مكتب الاتفاق العالمي بدور قيادي في هذا الصدد، من خلال التعاون مع العديد من أجهزة الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة للشراكة الدولية وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. وقد دلل مكتب الاتفاق العالمي - مدفوعاً برسائلته

بالدعوة إلى قيم الأمم المتحدة بين مجتمع الأعمال العالمي وبميكلة الإداري الذي يضم القطاعين العام والخاص، المفصل خصيصاً لأصحاب المصلحة المتنوعين - على أنه يحتل مركزاً فريداً وأن بمقدوره أن يتصدر الجهود لإقامة علاقات استراتيجية وأكثر فعالية مع القطاع الخاص، طبقاً للولاية التي منحتها له الجمعية العامة.

٧٦ - إن الاستمرار في التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص بطريقة تزيد من حجم هذا التعاون وفعاليته والمساءلة عنه، مع المحافظة على نزاهة المنظومة، يتطلب دعم الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب الاتفاق العالمي سوف يحتاج إلى ولاية أقوى حتى يستطيع أن يكتف جهوده في هذا الصدد.